الحكومة ردا على مجموعة من المقترحات النيابية:

مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية لمواكبة التوسع العمراني

خطط استراتيجية لمعالجة الازدحامات المرورية وتحسين المرافق العامة

كتب: وليد دياب

اكدت الحكومة أنها تعمل على دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال تعزيز مقومات البنية التحتية لمواكبة التطور العمراني والاستثماري الذي تشهده مملكة البحرين، وتواصل تنفيذ خططها وبرامجها الموجهة نحو تطوير المشاريع الخدمية والتطويرية، وتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة وتقديم الخدمات التي تحقق النفع العام للمواطنين في مختلف محافظات المملكة، وتعمل على إيجاد الحلول العملية التي تسهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز جودة الحياة بما يسهم في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ودعم مسيرة التنمية الشاملة.

وأشارت في ردها على مجموعة من المقترحات النيابية بشأن تطوير الطرق والبنية التحتية، اهتمامها بتوفير الخدمات العامة والمرافق التي تسهم في تحسين جودة حياة المواطنين، مؤكدة التزامها المستمر بتطوير شبكة الطرق والبنية التحتية، والعمل على وضع حلول شاملة لمعالجة الازدحامات المرورية، لا سيما على الشوارع الرئيسية والسريعة، ويأتي ذلك ضمن الجهود الحكومية في إعداد الدراسات المرورية والتصاميم الفنية اللازمة؛ بهدف تحسين انسيابية الحركة وتيسير التنقل على شبكة الطرق. كما اكدت حرصها على تحقيق التنمية الحضرية في جميع مدن وقرى المملكة، مبينة ان الجهات التنفيذية كافة تعمل على تنفيذ خطط ومشاريع تطويرية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز البنية التحتية، كما تولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بتحديث المرافق والخدمات العامة، بما يواكب تطلعات المواطنين ويلبي احتياجات النمو السكاني والتوسع العمراني.



وقالت الحكومة في ردها على الاقتراح برغبة بصفة الاستعجال المقدم من مجلس النواب، بشأن التعجيل في إنشاء الجسر البحري الرابط بين المحرق وعراد من تقاطع فرضة المحرق عند تقاطع شارع خليفة الكبير، ان مشروع تطوير شارع 47 في منطقة عراد يعد من المشاريع الاستراتيجية المدرجة ضمن الخطط المستقبلية للحكومة، وذلك ضمن الهيكل الاستراتيجي الوطني المعتمد، كما أنه يمثل إحدى المراحل الأساسية في مشروع تطوير المنافذ المؤدية إلى مدينة شرق الحد الإسكانية، ويهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة شبكة الطرق الحالية عبر إضافة رابط أساسي بديل يربط بين شارع 47 بمنطقة عراد من جهة الشرق وشارع خليفة الكبير بالقرب من فرضة المحرق من جهة الغرب، مما يسهم في تحسين انسيابية الحركة المرورية في مناطق الحد وعراد والمناطق المجاورة.

واشارت إلى موافقتها على أهداف الاقتراح برغبة، بما يلبي تطلعات واحتياجات المواطنين، ويعزز جهود التنمية، ويدعم تطوير البنية التحتية في المملكة، مضيفة أن المشروع (جسر بحري) محل الاقتراح برغبة لا يزال في مراحل التصاميم التفصيلية، مع دراسة البدائل لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والسلامة المرورية، حيث يعمل الاستشاري الهندسي على تطوير التصاميم بالتنسيق مع الجهات الخدمية الأخرى لضمان توافق الحلول الهندسية مع المتطلبات الفنية والبنية التحتية القائمة، كما تتم دراسة مختلف البدائل لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والسلامة المرورية مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني والتوسع العمراني المتوقع في المنطقة.

كما لفتت الحكومة في ردها على الاقتراح برغبة بشأن تطوير ممشى بحري على ساحل العكر، الى موافقتها على الاقتراح برغبة والتزامها بالمضي قدما في تنفيذ المشروع فور استكمال الإجراءات اللازمة. وأوضحت انها استكملت إجراءات تسجيل العقار رقم 06027466 في منطقة العكر لاستخدامه كساحل عام مطل على منطقة ساحل أشجار القرم، وذلك بمساحة تبلغ 1966 مترا مربعا، وأن تصنيفه خضع للتعديل في إطار التخطيط العمراني، مع مراعاة الاحتياجات المجتمعية وخطط تطوير المناطق الساحلية. وأضافت أنه بعد دراسة المخطط العام لمحمية خليج توبلي وخط الدفان، تبين أن تنفيذ الممشى المقترح يتوافق مع المخطط العام ولا يتأثر بخط الدفان مما يفتح المجال لتطوير الموقع كممشى وواجهة بحرية.

كما أكدت الحكومة، في ردها على الاقتراح برغبة بشأن إقامة مشروع تأهيل وتطوير شامل لشارع المزارع من منطقة الجسرة إلى منطقة دمستان، أنها رصدت الحاجة إلى تطوير عدد من الشوارع الرئيسية في المنطقة محل الاقتراح، وعليه وضعت خطة استراتيجية لتطوير تلك الشوارع، بهدف تخفيف الاختناقات المرورية وتلبية احتياجات مستخدمي الطرق، وقد ترجمت هذه الخطة إلى عدد من المشاريع المقترحة.

وأشارت الى ان الخطة المشار إليها تشمل مشروع تطوير شارع المزارع والشوارع المحيطة به، نظراً إلى أهميته الحيوية في تنظيم الحركة المرورية بالمنطقة، ويقوم حالياً قطاع الطرق في وزارة الأشغال، بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتطوير العمراني، بإجراء دراسة مرورية وتخطيطية شاملة للمنطقة، تشمل تقييم الطاقة الاستيعابية لشارع المزارع والشوارع الرئيسية المحيطة، وذلك تمهيداً لوضع الخطط التنفيذية المناسبة، وفقاً للإجراءات المعتمدة في هذا الشأن. وفي ذات السياق، أعدت الحكومة دراسة مرورية لتحسين شبكة الطرق في الجانب الغربي من المنطقة محل الاقتراح برغبة، وتشمل هذه الدراسة تطوير عدد من الشوارع الرئيسية التي من شأنها تخفيف الضغط المروري في المنطقة، من بينها مشروع تطوير تقاطع الجسرة، الذي يربط شارع الجنبية بشارع الشيخ عيسى بن سلمان. كما تشمل الدراسة مشروع تطوير شارع ولي العهد والطرق المرتبطة به، ويهدف المشروع إلى توسعة الشارع بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية المطلوبة لمواكبة الحركة المرورية المستقبلية، ومشروع تطوير وتوسعة شارع زيد بن عميرة، الذي يهدف إلى رفع الطاقة الاستيعابية للشارع وتحسين انسيابية الحركة المرورية عليه. وفيما يخص الاقتراح برغبة بشأن تطوير قرية الكورة مجمع (709) تطويرًا حضريًا، أكدت الحكومة أن منطقة الكورة تقع بالقرب من المخططات التفصيلية المعتمدة لمناطق جد علي وتوبلي، ضمن المجمعات 709 – 712، مشيرة إلى أن المخططات تتضمن استحداث عدد من الشوارع الرئيسية بعرض يتراوح بين 15 و20 مترًا، إلى جانب تطوير خدمات البنية التحتية، واستحداث مواقع مخصصة لمواقف السيارات، وتخصيص مساحات للحدائق والمناطق المفتوحة ذات المنفعة العامة.

استمرار مراجعة سوق العمل لضمان أولوية البحريني في التوظيف

كتبت: ياسمين العقيدات

تحفظت الحكومة على الاقتراح برغبة بشأن زيادة رسوم تصاريح العمل للعمالة الأجنبية في المهن التي تشهد إقبالاً من المواطنين، ورفع نسبة البحرنة فيها إلى ما لا يقل عن 70% من إجمالي العاملين، مؤكدة ضرورة إجراء دراسة متخصصة لتقييم انعكاسات المقترح على سوق العمل ومدى ملاءمته للمتغيرات التي تشهدها المهن والقطاعات الاقتصادية.

وأوضحت أن عوامل الجذب للعمل في مهن معينة، ومستوى الإقبال عليها، تتغير تبعاً للظروف الاقتصادية والتطورات المالية والصناعية والتكنولوجية، كما تختلف من مرحلة زمنية إلى أخرى، الأمر الذي يستدعي دراسة هذه العوامل قبل اتخاذ أي إجراءات تتعلق بزيادة الرسوم أو تحديد نسب البحرنة.

وأكدت الحكومة استمرارها في إجراء الدراسات والمراجعات الدورية لسوق العمل والعوامل المؤثرة فيه، بما يضمن تمتع المواطن البحريني بالأولوية والأفضلية في التوظيف، رغم التحديات والتقلبات التي قد تؤثر على توافر فرص العمل المناسبة.

وشددت على أن تعزيز فرص توظيف البحرينيين، وتوفير وظائف واعدة بأجور مجزية، يمثلان أولوية حكومية، إلى جانب تطوير مهارات المواطنين من خلال البرامج والمبادرات والدورات التدريبية، بما يعزز قدراتهم ويجعلهم الخيار الأفضل للتوظيف.

وفيما يتعلق بالاقتراح برغبة بشأن وضع ضوابط صارمة لمنح الأجانب سجلات تجارية أو فتح فروع دون جدوى، ومراقبة الأنشطة التي تشهد إقبالاً أجنبياً، أوضحت الحكومة أن وزارة الصناعة والتجارة تمارس دوراً رقابياً مستمراً على السجلات التجارية، من خلال التفتيش الدوري على الشركات والمؤسسات ومراجعة البيانات المقدمة للتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عند رصد مخالفات أو تقديم بيانات غير صحيحة.

أكثر من 70 منشأة تدريبية مرخصة وبرامج لتأهيل الكوادر الوطنية

أكدت الحكومة التزامها الراسخ بدعم وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال تعزيز الشراكة مع المؤسسات التدريبية الرائدة، بما يضمن توفير بيئة مستدامة للتطوير المهني والترقي الوظيفي، وتقديم برامج نوعية تعنى بتنمية المهارات والقدرات المهنية للبحرينيين بما يمكنهم من الاندماج الفاعل والمستدام في سوق العمل. وقالت في ردها على الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بإنشاء معهد عال لتدريب وتأهيل الشباب، إنها تعمل على توفير برامجَ تدريبية حديثة تواكب التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات القطاعات الحيوية، من خلال منظومة متكاملة من المعاهد والمراكز التدريبية الحكومة والخاصة ، ومن بينها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية «BIBF» المتخصص في القطاع المصرفي والمالي والتأميني، ومعهد الإدارة العامة «BIPA» المعني بتطوير المهارات القيادية والإدارية لموظفي القطاع الحكومي، وكلية البحرين التقنية «بوليتكنك البحرين» التي تقدم برامج فنية ومهنية متوافقة مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى مركز ناصر العلمي والتقني الذي يوفر برامج فنية ومهنية متوافقة مع متطلبات السوق. وأشارت إلى أن قطاع التدريب في البحرين شهد نموا ملحوظا من خلال المعاهد والمراكز التدريبية الخاصة، حيث بلغ عدد المنشآت التدريبية الخاصة أكثر من 70 منشأة تقدم برامج متخصصة في مجالات متعددة تشمل الإدارة والهندسة والصحة والتقنيات الحديثة واللغات والصناعة الحرفية. وأضافت الحكومة أنها توفر مجموعة من البرامج التدريبية المتكاملة مثل برنامج التدريب على رأس العمل (فرص)، وبرنامج دعم المحامين «محام تحت التمرين، وبرنامج التدريب مع ضمان التوظيف، والبرامج التدريبية الاحترافية والمهنية، وبرنامج التلمذة المهنية، وبرنامج التوجيه المهني للطلبة.

المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية تعززان الهوية الخليجية

أكدت الحكومة أن أهداف الاقتراح برغبة بشأن المحافظة على الهوية الخليجية متحققة من خلال الجهود التي تبذلها وزارتا التربية والتعليم والإعلام لتعزيز الانتماء الخليجي وترسيخ الروابط الأخوية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضحت الحكومة التزامها بمواصلة تعزيز الهوية الخليجية وتقوية علاقات التعاون مع دول المجلس، ضمن المحور السيادي والتشريعي لبرنامج الحكومة (2026–2027)، انطلاقاً مما يجمع دول المجلس من روابط تاريخية وأواصر أخوة ومصير مشترك.

وأشارت إلى أن تعزيز الروابط الخليجية يمثل أحد أهداف وزارة التربية والتعليم، التي أكدها القانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم، من خلال النص على تعميق الروابط الوثيقة بين دول مجلس التعاون وتعزيز الانتماء العربي والإسلامي.

وبينت أن الوزارة ضمّنت المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية بالمدارس الحكومية والخاصة موضوعات ونصوصاً تتناول المواطنة الخليجية ومفهومها ومظاهرها، وتعزز الانتماء الخليجي، مع إبراز دور مملكة البحرين في هذا المجال.

وأضافت أن هذه المناهج تسهم في ترسيخ روح المواطنة الخليجية لدى الطلبة، والتعريف بخصائص الهوية المشتركة، وتأكيد أهمية المحافظة على التراث والقيم والتقاليد الأصيلة، فضلاً عن تضمين الإطار الوطني لمناهج التعليم المبكر مجالات ومحاور تبرز هذه الخصائص.

ولفتت إلى دور الأنشطة التربوية والمسابقات والمعارض والفعاليات الخليجية المشتركة في تعزيز الهوية الخليجية وتقوية الروابط بين دول المجلس، إلى جانب تشجيع المدارس على الاحتفال بالأعياد الوطنية للدول الأعضاء.

وفي الجانب الإعلامي أكدت الحكومة حرص وزارة الإعلام على ترسيخ الهوية الخليجية من خلال المحتوى التلفزيوني والإذاعي الذي يثري المكتبة الإعلامية بما يعكس العادات والتقاليد المشتركة.

وأشارت إلى أن من أبرز هذه الجهود برنامج «السارية»، بما يتضمنه من فقرات تراثية تبرز الهوية الخليجية المشتركة والزي التقليدي، إلى جانب تنظيم فعاليات ومهرجانات، من بينها مهرجان القرية التراثية ومهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون، فضلاً عن إبرام مذكرات تفاهم تهدف إلى نشر الهوية الخليجية المشتركة وتطوير مشروعات ومبادرات تجسد القيم الخليجية.

تحديد أوقات العمل قرب الأحياء السكنية قد يعطل مشروعات البنية التحتية ويرفع كلفتها

أكدت الحكومة حرصها على تحقيق التوازن بين راحة المواطنين وسرعة تنفيذ مشروعات إنشاء وتطوير البنية التحتية، محذرة من أن فرض قيود إضافية على أوقات العمل في المشروعات القريبة من الأحياء السكنية قد يؤدي إلى تعطيل التنفيذ وارتفاع التكاليف وتأخير مواعيد الإنجاز. جاء ذلك في ردها على الاقتراح برغبة بشأن تحديد أوقات العمل في مشروعات إنشاء وتطوير البنية التحتية بالمناطق القريبة من الأحياء السكنية، حيث أوضحت أن الجهات المنفذة تلتزم بالضوابط التي تحد من الإزعاج، مع التركيز على استخدام التقنيات الحديثة للحد من الضوضاء والتأثيرات البيئية والصوتية للأعمال الإنشائية. وأشارت الحكومة إلى أن الشروط التعاقدية العامة المطبقة على المقاولين تحظر تنفيذ الأعمال ليلاً أو أيام الجمعة والعطلات الرسمية، إلا بموافقة مسبقة من المهندس المشرف أو في الحالات التي تستدعيها الضرورات الفنية ومتطلبات السلامة المهنية. كما يُوجَّه المقاولون إلى عدم تنفيذ الأعمال ذات الضوضاء المرتفعة قبل الساعة الثامنة صباحاً. وبينت أن بعض المشروعات، خاصة الواقعة في الشوارع والطرق الحيوية، تتطلب العمل خلال ساعات متأخرة من الليل أو الصباح الباكر، لتجنب أوقات الذروة المرورية وضمان انسيابية حركة السير. كما تستدعي الأعطال الطارئة، مثل هبوط الطرق وأعطال شبكات الكهرباء والمياه، التدخل الفوري من دون التقيد بأوقات عمل محددة، حفاظاً على السلامة العامة واستمرارية الخدمات الأساسية. وأكدت أن مشروعات تطوير شبكات الكهرباء والمياه ترتبط مباشرة بتلبية احتياجات المواطنين واستدامة الخدمات، وأن تأخير تنفيذها قد يزيد احتمالات الانقطاعات أو يؤثر على جودة الخدمة، مشيرة إلى أن بعض الأعمال لا تسمح طبيعتها بتعديل جداولها الزمنية من دون تأخير. وفيما يتعلق بحظر العمل وقت الظهيرة، أوضحت الحكومة أن المقاولين يعيدون جدولة ساعات العمل بما يتوافق مع القرار الذي جرى تمديد فترة تطبيقه اعتباراً من عام 2025، لتبدأ من منتصف يونيو حتى منتصف سبتمبر، من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الرابعة عصراً. وبذلك تتاح فترتا العمل من الرابعة صباحاً حتى ما قبل الثانية عشرة ظهراً، أو من الرابعة عصراً حتى منتصف الليل. وحذرت من أن تطبيق المقترح قد يحد من قدرة المقاولين على الاستفادة من هذه الفترات، إذ سيتعين عليهم تجنب العمل خلال ساعات الحظر، وفي الوقت نفسه الامتناع عن العمل صباحاً أو ليلاً قرب الأحياء السكنية، ما قد يعطل تنفيذ المشروعات ويرفع كلفتها ويؤخر إنجازها. وشددت الحكومة على مواصلة التنسيق مع المقاولين والجهات المعنية، والالتزام بالاشتراطات التعاقدية والتنظيمية، بما يحقق التوازن بين سرعة إنجاز المشروعات التنموية وراحة المواطنين.

حالات هروب العمالة الأجنبية لا تتجاوز 2.28% ولا تشكل ظاهرة في سوق العمل

أكدت الحكومة أن حالات ترك العمالة الأجنبية العمل بالمخالفة لشروط تصاريح العمل لا تتجاوز 2.28%، مشيرة إلى أن هذه النسبة لا تشكل ظاهرة أو مشكلة خارجة عن طبيعة سوق العمل في مملكة البحرين.

جاء ذلك في ردها على الاقتراح برغبة المقدم من أعضاء مجلس النواب بشأن اتخاذ إجراءات سريعة للحد من ظاهرة هروب العمالة الأجنبية وخدم المنازل، حيث أكدت التزامها باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لمواجهة حالات ترك العمل بالمخالفة لأحكام القانون.

وأوضحت الحكومة أنه في حال ترك العامل الأجنبي العمل بالمخالفة لشروط تصريح العمل، وإخطار صاحب العمل هيئة تنظيم سوق العمل بذلك، تتحقق الهيئة من صحة الإخطار خلال المدة المقررة قانوناً، المحددة بـ30 يوماً، ثم تلغي تصريح العمل الصادر للعامل وتدرج بياناته ضمن قائمة العمالة المخالفة، بما يحول دون إمكانية إصدار تصريح عمل جديد له مستقبلاً.

وبينت أن الإجراءات ذاتها تطبق على العمالة المنزلية، من فئة خدم المنازل ومن في حكمهم، إذ تلغي الهيئة تصريح عمل العامل المنزلي متى أخطرها صاحب العمل بتركه العمل بالمخالفة للقانون. وتتحقق الهيئة من صحة الإخطار، وتتخذ إجراء إلغاء التصريح خلال خمسة أيام، بما يترتب عليه عدم استيفاء العامل المخالف شروط إصدار تصريح عمل جديد في مملكة البحرين.

وفيما يتعلق بإجراءات الرقابة والضبط أكدت الحكومة أنه عند ضبط عامل أجنبي يزاول عملاً لدى صاحب عمل آخر من دون تصريح تتخذ الإجراءات القانونية بحق الطرفين، وكذلك كل من يثبت اشتراكه في ارتكاب المخالفة عن طريق الاتفاق أو المساعدة، باعتباره شريكاً في الجريمة، ويعاقب بالعقوبة ذاتها وفقاً لأحكام قانون العقوبات.

وشددت الحكومة على أن أهداف الاقتراح برغبة متحققة من خلال الإجراءات المعمول بها، مؤكدة استمرار تشديد إجراءات الرقابة والضبط وتكثيفها، بالتوازي مع دراسة فرص تطوير هذه الإجراءات وتحسينها، بما يسهم في الحد من العمالة المخالفة.

الحكومة: دراسة مسحية لتحديد مهارات خريجي الجامعات المطلوبة في سوق العمل

كتبت: ياسمين العقيدات

كشفت الحكومة عن إعداد مجلس التعليم العالي دراسة مسحية للمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل، بالتنسيق مع قطاعات الصناعة والأعمال، بهدف تحديد المهارات التي تتطلع هذه القطاعات إلى توافرها لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين عند التحاقهم بالوظائف. وأوضحت الحكومة أن مجلس أمناء التعليم العالي أصدر قراراً بشأن ضوابط التدريب الميداني في مؤسسات التعليم العالي، يتضمن ضمن أهدافه إعداد خريجين مؤهلين وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل، إلى جانب إتاحة الفرص أمام الطلبة للحصول على وظائف تتناسب مع تخصصاتهم الأكاديمية. وأكدت التزام جميع مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ القرار، بما يعزز التدريب العملي ويسهل انتقال الخريجين إلى مختلف قطاعات العمل. جاء ذلك في إطار موافقة الحكومة على الاقتراح برغبة المقدم من أعضاء مجلس النواب بشأن تمكين الشباب من خلال التمهن، ولا سيما الكوادر الوطنية المؤهلة، وإتاحة الفرص أمامها لشغل مواقع مهنية جديدة ووظائف تتطلب الابتكار. وأكدت الحكومة مواصلة تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لتأهيل الكوادر الوطنية ورفع كفاءتها وقدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز فرص توظيف البحرينيين وجعلهم الخيار الأفضل في سوق العمل. وشددت على أن تمكين الشباب وتأهيلهم وتطوير مهاراتهم في بيئات مهنية يسهم في صقل مواهبهم وتعزيز خبراتهم، بما في ذلك مجالات الابتكار، يمثل أولوية أساسية تنفذها على أرض الواقع، بما يدعم انخراطهم في سوق العمل وتدرجهم نحو المناصب القيادية. وبينت الحكومة أنها تتبنى عدداً من البرامج والمبادرات التي تحقق أهداف الاقتراح، من بينها برنامج التدريب على رأس العمل «فرص»، وبرنامج التدريب مع ضمان التوظيف، والبرامج التحويلية بالتعاون مع كلية البحرين التقنية «بوليتكنك البحرين»، إلى جانب تدريب الباحثين عن عمل وإعادة تأهيلهم بالتنسيق مع المعاهد التدريبية، وبرامج التلمذة المهنية، والشهادات الاحترافية، وبرنامج التدريب العملي العالمي. وأوضحت أن هذه البرامج تستهدف مؤسسات القطاع الخاص والمواطنين البحرينيين المستوفين شروط الاستفادة منها، بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم، وإكسابهم الخبرات والمعارف اللازمة، وتهيئتهم للانخراط في سوق العمل، وصولاً إلى تولي المناصب القيادية. وفي جانب الإعداد والتأهيل الأكاديمي، أشارت الحكومة إلى تطوير وتحديث مسار التعليم الفني والمهني، وتحسين جودة مخرجاته من خلال إعادة تنظيمه وتحديث محتواه التعليمي. كما استُحدث المسار الإداري التكنولوجي، الذي طُبق تدريجياً من خلال طرح تخصصات الخدمات المالية والمحاسبة، وريادة الأعمال والابتكار، والتكنولوجيا الإبداعية والمعلومات. وأضافت أن وزارة التربية والتعليم تواصل تنفيذ برنامج التدريب الميداني «تكوين» لطلبة المستوى الثالث بالتعليم الفني والمهني، بهدف إتاحة الفرصة لهم لمعايشة واقع العمل وصقل مهاراتهم النظرية والعملية، حيث يمثل اجتياز البرنامج متطلباً أساسياً للتخرج. كما يضطلع مركز رعاية الطلبة الموهوبين، التابع للوزارة، بدور في توفير الرعاية للطلبة الموهوبين من مختلف محافظات المملكة، الدارسين بالمدارس الحكومية والخاصة وفي مختلف المراحل التعليمية، من خلال برامج ومشروعات تستهدف تنمية مواهبهم العلمية والأدائية والأكاديمية والإبداعية والابتكارية، فضلاً عن تشجيعهم على المشاركة في أنشطة البحث العلمي والابتكار والإبداع.

الحكومة: فريق متخصص للتدخل الفوري ومعالجة حالات تسريح العمالة البحرينية

إدراج المسرحين ضمن برامج دعم الأجور والتأمين ضد التعطل

أكدت الحكومة أنها تبنت نهجاً وقائياً واستباقياً للتعامل مع حالات تقليص العمالة أو إغلاق المنشآت كلياً أو جزئياً، من خلال تشكيل فريق عمل متخصص يتولى متابعة هذه الحالات والتدخل الفوري لمعالجتها، بما يضمن الحفاظ على استقرار العمالة البحرينية والحد من تسريح المواطنين.

وأوضحت الحكومة، في ردها على الاقتراح برغبة المقدم من عدد من أعضاء مجلس النواب بشأن إيجاد وظائف عاجلة للمسرحين من عدد من الشركات مؤخراً، أن الفريق يتولى التواصل المباشر مع إدارات المنشآت المعنية والتفاوض معها لتغليب أولوية استمرار توظيف البحرينيين، وتقديم الدعم اللازم للحد من حالات الفصل، إلى جانب تشجيع التقاعد المبكر الطوعي لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية، مع ضمان جميع الحقوق والمكتسبات العمالية.

وأضافت أن الفريق يعمل على دراسة إمكانية إعادة توزيع الموظفين البحرينيين داخل المنشآت أو نقلهم إلى منشآت أخرى مماثلة، وإشراكهم في برامج دعم الأجور لضمان استمرار توظيفهم. وفي حال تعذر ذلك، يتم التأكد من حصولهم على مستحقاتهم القانونية كاملة، تمهيداً لإحالتهم إلى فريق مختص بإعادة إدماجهم في سوق العمل، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المناسبة، فضلاً عن إدراجهم ضمن مظلة التأمين ضد التعطل لتوفير دخل مؤقت خلال المرحلة الانتقالية.

وأشارت الحكومة إلى أن الإجراءات الوقائية تشمل تكثيف الزيارات التفتيشية والتوعوية للمنشآت العاملة في القطاعات التي قد تواجه تحديات تشغيلية أو مالية، بهدف رصد الصعوبات مبكراً والحد من احتمالات تقليص العمالة. وفيما يتعلق بالحالات التي شهدت بالفعل تقليص أعداد العاملين، بينت الحكومة أن الجهات المختصة اتخذت إجراءات فورية تضمنت تسجيل جميع الموظفين المسرحين ضمن قوائم الباحثين عن عمل، والعمل على توفير فرص وظيفية مناسبة لهم، وإدراج المستوفين للشروط القانونية ضمن برنامج التأمين ضد التعطل، إلى جانب عقد اجتماعات مباشرة مع إدارات المنشآت المعنية لبحث سبل الاحتفاظ بالعمالة البحرينية أو تقليل أعداد المسرحين أو إعادة توزيعهم داخل المنشآت. ولفتت إلى تطوير نظام إلكتروني متكامل لتيسير الحصول على خدمات التوظيف والتدريب والتأمين ضد التعطل، بما يتيح للباحثين عن عمل التسجيل والتقدم للوظائف الشاغرة بسهولة، كما تشمل خدمات التأمين ضد التعطل الباحثين عن عمل لأول مرة، بما يوفر لهم مظلة دعم خلال مرحلة البحث عن فرص وظيفية.

وأكدت استمرار جهود فرق التسويق المتخصصة في الترويج لتوظيف المواطنين البحرينيين لدى القطاع الخاص، والتعريف بالحوافز الحكومية والبرامج الداعمة، بما يسهم في زيادة الشواغر المتاحة، وإعلانها بصورة منتظمة عبر معارض التوظيف الإلكترونية ووسائل الإعلام المختلفة، دعماً لاستدامة سوق العمل وتنوعه.